المحاضرة الثالثة المآزق النظرية في علم الاجتماع

تقديم:

طرح في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة، منظورات عديدة ومقاربات نظرية متنوعة، وخلافاً لمجالات العلوم الطبيعية، فإن العلوم الاجتماعية تواجه مصاعب عديدة في تعاملها مع المشكلات المركبة العويصة أحياناً في تعاملها مع أنماط السلوك المجتمعي المتغيرة على الدوام.

وتدور في أوساط علماء الاجتماع حتى الان مساجلات ساخنة حول عدد من القضايا المفصلية والمفاهيم الجوهرية في مجال التنظير الاجتماعي، ويمكن القول ان أوجه الاختلاف أو التباين أو الاتفاق في أوساط المدارس المختلفة تتمثل في مجموعة من المآزق النظرية في علم الاجتماع المعاصر والتي يمكن حصرها في اربع قضايا جوهرية:

أولا. المأزق الأول: الفعل البشري: البنية/ الفعل

ينطلق علماء الاجتماع من تساؤل رئيس مفاده: الى أي حد يمكن ان نكون فاعلين بشريين نتحكم في الظروف والشروط التي تكتنف حياتنا الإنسانية؟ أم أن ما نقوم به هو نتيجة للقوى الاجتماعية العامة التي لا نمتلك السيطرة عليها؟

اذن القضية محل جدل بين تياريت عريقين في علم الاجتماع، أحدهما يمثله انصار التفاعلية الرمزية مدعما حتى بماكس فيبر، والذي يرى أن الانسان كائن نشط مبدع وخلاق يمتلك عنصر الابتكار.

فيما تؤكد المقاربة الدوركايمية على الطبيعة التقييدية للمؤثرات الاجتماعية على افعالنا(الحتمية) أي ان المجتمع الذي نعيش فيه وننتمي اليه يفرض قيودا وضغوطا مجتمعية على افعالنا، وبذلك يمتلك المجتمع اليد العليا الفرد.

ويمكننا أن نتصور هذا الوضع إذا ما تخيلنا شخصياً يقف في غرفة ذات أبواب عديدة، إن بنية الغرفة أو الحجرة تحدد مدى أنشطة هذا الشخص الممكنة، وموقع الجدران والأبواب، على سبيل المثال، يحدد منافذ الدخول والخروج، وتقوم البنية الاجتماعية وفي نظر دور كايم ، بتقييد أنشطتنا بصورة متوازية، إذ إنها تحدد المسارات لما يمكن أن نفعله كأفراد، إنها خارجة عنا، شأنها في ذلك شأن جدران الغرفة.

وعلى الرغم من أن لدور كايم أنصاراً كثيرين في ما يراه، فإن هذا الاتجاه تعرض، ولا يزال لانتقادات حادة، ويتساءل النقاد في هذا المجال، ما هو المجتمع، إذا لم يكن توليفة لمجموع الأفعال الفردية؟ ويضيف النقاد وأغلبهم من علماء الاجتماع المتأثرين بالمدرسة التفاعلية الرمزية، أننا بوصفنا مخلوقات بشرية نفكر وتصدر تصرفاتنا، في أغلب الأحيان، وفق أسباب ودوافع، وأننا نعيش في عالم اجتماعي تتغلغل فيه الدلالات الثقافية، والظواهر الاجتماعية، في رأيهم ليست أشياء صلبة جامدة، لكنها تعتمد على المعاني الرمزية التي نستثمرها في ما نقوم به من تصرفات، إننا باختصار لسنا صنيعة المجتمع، بل صانعوه في الوقت نفسه.

تعتبر نظرية التشكيل البنائي لدى أنتوني جيدنز محاولة للتوفيق بين البنية والفعل في فهم المجتمع الإنساني، وتهدف هذه النظرية إلى تحقيق التكامل المنهجي بين البنية والفعل في فهم طبيعة السلوك الإنساني، **وتوصلت إلى أن الأفراد هم الذين يكونون المجتمع، وفي الوقت نفسه يعيد المجتمع تكوينهم فيه** .أي أن الأنساق الاجتماعية تشبه المباني، حيث يمكن إعادة تشييدها بنفس الأحجار التي بنيت منها بشكل مستمر

لا ينقطع، وهذا دليل على استمرار المجتمعات بتطورها من حال إلى حال حتى مرحلة الفناء والانحلال.

وفي النهاية، يوصي الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية بالابتعاد عن تبني المداخل النظرية التقليدية ذات التفسير الأحادي (البنائية- التأويلية)، والتأكيد على استخدام ثنائية البنية والفعل في تفسير السلوك الإنساني وفهم طبيعة نشوء وانحلال المجتمعات الإنسانية.

ان المجتمعات في حالة تشكل مستمر ، أي تبنى ويعاد تشكيلها باستمرار وفي كل لحظة، ولا يمكن للسلوك البشري (الفعل) أن يتحقق الا من خلال القدر الذي نمتلك من خلاله المعرفة المبنية اجتماعيا.

أما ارفينغ غوفمان فيرى ان الفاعل البشري هو كائن على قدر عظيم من المعرفة والذكاء الاجتماعي ، ففي الوقت الذي يتموضع فيه الفاعل في سياقات اجتماعية معينة، فهو في الوقت نفسه يعمل على ترسيخ جانب من قواعد السلوك وتعديل جانب آخر، وكأن كل عملية هدم تقابلها عملية بناء والعكس.

وحسب غوفمان فان هناك بنية مزدوجة أي ان الفعل يسبق البنية الاجتماعية والبنية الاجتماعية تسبق الفعل في الوقت ذاته، لان البنية تعمل على انتظام الأنماط

الاجتماعية وتواترها في السلوك البشري.

ثانيا. المأزق الثاني: الاجماع والصراع:

إن أكبر تيار في علم الاجتماع يرى أن المجتمع ينزع الى الانسجام والتماسك بين أجزاءه، وان اهم خاصية ينزع اليها المجتمع الإنساني تتمثل في الاستمرارية والاجماع.

وعلى النقيض من ذلك يقف علم الاجتماع الماركسي مؤكدا على أن الصراع هو أهم ما يميز المجتمعات الإنسانية، فالإنسان منذ القدم يصارع من أجل بقاءه وتاريخه هو تاريخ الصراع ضد كل ما يحيط به. بمختلف الوسائل وان اختلفت الأساليب ووسائل الصراع وغاياته مع تطور الزمن. فالتاريخ الإنساني تاريخ الصراع والأزمات والحروب.

وعليه يتجلى مأزق علم الاجتماع درجة التناغم والانسجام في المجتمع، أو مستوى العلاقة الصراعية بين مكوناته وشرائحه، وليس من المتعذر تجسير هذه الفجوة بين هذين الموقفين النظريين المتعارضين، غير أن علينا أن نبين التداخل الممكن بين الاتجاهات النظرية **الإجماعية والصراعية**، ومن الممكن الإفادة من مفهومي الأيديولوجيا والسلطة للقيام بهذه المهمة.

من المفيد، أن نبدأ بدوركايم، الذي ينظر إلى المجتمع بوصفه منظومة من الأطراف المتداخلة بصورة متبادلة من حيث اعتماد بعضها على بعض، ويذهب الوظيفيون في تفسيرهم لهذه المقولة إلى القول إن المجتمع وحدة كلية متكاملة، تتكون من بنى تتداخل إحداهما في الأخرى بصورة وثيقة.

ويتفقون في ذلك مع تأكيد دور كايم على جانب الحدود المقيدة التي تفرضها الحقائق الاجتماعية الخارجية، غير أن أوجه الشبه في هذه الحالة لا ترتكز إلى جدران المبنى، بل إلى الترابط العضوي الفسيولوجي لأعضاء الجسم.

فلكي يتسنى للمجتمع أن يحافظ على استمراريته واستدامته، فإن على مؤسساته التخصصية، مثل النظام السياسي، الدين، العائلة والنسق التعليمي التربوي، أن تعمل كلها في تناغم وانسجام فيما بينها، ويعتمد استمرار المجتمع من ثم على التعاون الذي

يتحول بدوره إلى نوع من الإجماع والاتفاق بين أعضائه على مجموعة من القيم الأساسية.

وعلى النقيض يتوزع المنظرون الاجتماعيون الذين يركزون على الصراع الاجتماعي بين تشكيلة واسعة من المدارس التي تعود أصولها إلى أطر مرجعية متقاربة.

ويمكن أن نتلمس واحداً من أبرز هذه الأطر التي تستهدي بها النظريات الصراعية في نظرية كارل ماركس عن الصراع الطبقي، إذ يرى ماركس ببساطة أن المجتمع يتكون من طبقات تسودها اللامساواة والتفاوت في وصولها واستغلالها للموارد.

ويؤدي هذا التفاوت والإجحاف المستمران إلى تجذر تقسيم المصالح وترسخها بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من النسق المجتمعي العام، ويسفر صراع المصالح هذا في مرحلة ما إلى إحداث التغير المجتمعي أو تفعيله، ولا يميل أنصار المدرسة الصراعية جميعهم إلى التركيز على الواقع الطبقي على نحو ما فعل ماركس، إذ يميل بعضهم إلى التشديد على أهمية أبعاد وأطراف أخرى مثل الجماعات السياسية أو المنازعات الإثنية.

ومهما كانت طبيعة وجهات النظر الصراعية تلك، فإنها تجمع على أن المجتمع حافل في جوهره بالتوترات وعوامل الشد والجذب، ويمضي هؤلاء إلى القول إن المجتمعات ذات النظم المجتمعية الأكثر استقراراً في ظاهرها إنما تمثل حالة من التوازن الهش القلق بين الجماعات المتنازعة فيها.

وكما هي الحال في ثنائية البنية والفعل، فإن من غير المتوقع أن تؤول المساجلات النظرية الدائرة حول النظريات الاجتماعية الصراعية، أو فيها بينها، إلى نوع من التوافق أو التوفيق.

بل إن شقة الخلاف تزداد اتساعاً بين المنظور الصراعي من جهة، ومنظور التفاوت بين البنية والفعل من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن الإنكار بأن جميع المجتمعات تتفق، كلا على حدة، بمنظومة معينة من القيم، كما أنها جميعاً تتسم على الصعيد الداخلي بالصراع والتوتر، ومن ناحية ثانية، فإن علينا في معرض التحليل السوسيولوجي أن نتقصى دائماً العلاقة بين الإجماع والصراع داخل النسق الاجتماعي.

فالقيم التي تحملها الجماعات المختلفة والأهداف التي يسعى أفرادها إلى تحقيقها تتمفصل في مواقع تتوافق فيها المصالح أو تتعارض، وحتى في التحليلات التي قدمها كارل ماركس للأوضاع الطبقية، فإنه أشار إلى أن الشرائح الطبقية المختلفة في المجتمع تشترك في مصالح معينة واحدة رغم أن الصراع يظل قائماً فيما بينها حول مصالح أخرى.

فالرأسماليون يعتمدون على القوى العاملة في تشغيل مصانعهم ومشروعاتهم الإنتاجية مثلما يعتمد العمال على الرأسماليين في تأمين الدخل ومصادر الرزق.

كما أن الصراع المكشوف قد لا يمثل حالة اجتماعية مستمرة ودائمة، بل إن المصالح المشتركة بين الطرفين قد تدفع بكليهما إلى تجاوز ما بينهما من خلافات أو في حالات أخرى، إلى التشدد والمضي في المواجهة والصراع إلى حدودها القصوى.

ومن المفاهيم المفيدة في تحليل العلاقة الترابطية بين الصراع والإجماع مفهوم **الأيديولوجيا** وهي منظومة القيم والمعتقدات التي تسهم في تعزيز الموقع الذي تحتله الفئات على حساب الجماعات المستضعفة.

ويمكن أن ترتبط السلطة والقوة بالأيديولوجيا بطرق مختلفة. ومن الممكن أن تستخدم الأيديولوجيا لتبرير السلطة والقوة، وتعزيزها، وتحقيق أهدافها. وفي بعض الأحيان، يمكن

أن تستخدم السلطة والقوة لفرض الأيديولوجيا على الآخرين، وتحقيق أهدافها. ويمكن أن تؤدي الأيديولوجيا والسلطة إلى تشكيل نظام اجتماعي معين، وتحديد القيم والمعتقدات التي يتبعها الناس في هذا النظام. ويمكن أن تؤدي الأيديولوجيا والسلطة إلى تشكيل الثقافة والفن والأدب والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والقانون والعلاقات الدولية والعلاقات الداخلية للدول .ويمكن أن تؤدي الأيديولوجيا والسلطة إلى تشكيل الهوية الوطنية والدينية والثقافية والجنسية والعرقية واللغوية والجغرافية والتاريخية والفلسفية والعلمية والفنية والأدبية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والدولية والداخلية للأفراد والمجتمعات.

أسئلة للتمعن والتفكير:

1. لماذا يعتمد البحث والتحليل السوسيولوجي على مقدمات نظرية في اغلب الأحيان؟
2. هل يمكن التوفيق بين منظورين متناقضين في دراسة ظاهرة اجتماعية معينة؟
3. ما العلاقة بين القوة والسلطة والايديولوجيا؟
4. في رِأيك أي المنظورات أقرب لفهم الظواهر الاجتماعي بالمجتمع الجزائري؟